

Distr.: General
16 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من منظمات مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ومركز الصحة والمساواة بين الجنسين، واتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، ومؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة، والتحالف الدولي من أجل صحة المرأة، وجمعية الشابات المسيحية العالمية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2010/1



البيان

١ - في آذار/مارس ٢٠١٠، ستجري لجنة وضع المرأة استعراضاً بمناسبة مرور ١٥ عاماً على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وفي حين لم يتبق سوى خمسة أعوام على موعد تحقيق هذه الخطة ذات الأهمية القصوى، يجب تخصيص أولوية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة وللشباب. وفي هذا الصدد تشجع اللجنة النسائية الدولية المعنية بالإيدز الدول الأعضاء على إعادة الالتزام بتحقيق منهاج العمل والتركيز على كفالة أن توضع فئة المرأة والشباب في صميم هذه الالتزامات، وهي الفئة التي تتضرر أكثر من غيرها من جراء وباء نقص المناعة البشرية.

٢ - ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منظمة الصحة العالمية^(١)، لا تزال هناك عقبات تعترض تحقيق إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع، وتمثل فيما يلي:

(أ) انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو السبب الرئيسي في وفيات وأمراض النساء أثناء سنوآهن الإنجابية (١٥-٤٤). وتعد الممارسات الجنسية غير الآمنة العامل الرئيسي لخطر الإصابة بالمرض في البلدان النامية. فالعوامل البيولوجية، والافتقار إلى إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات الصحية، وعدم المساواة بين الجنسين تؤدي إلى تعريض الشباب للخطر؛

(ب) حدوث جميع الوفيات النفاسية تقريباً، التي يبلغ عددها نصف مليون حالة كل عام، في بلدان نامية. وبالرغم من الزيادة في استخدام وسائل منع الحمل على مدى الثلاثين عاماً الماضية، لا تزال هناك احتياجات رئيسية في جميع المناطق لم يتم الوفاء بها؛

(ج) تفشي العنف ضد المرأة في أنحاء العالم. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية أن هناك امرأة واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف في حياتها. وتزيد لدى النساء اللاتي تعرضن لإيذاء جسدي نسبة اعتلال صحتهن العقلية، وحالات الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض وسقوط الأجنة عما هو الحال لدى اللاتي لم يتعرضن للإيذاء.

٣ - وبالرغم من الالتزامات التي قطعتها الحكومات الوطنية، بما في ذلك الحكومات المانحة، بكفالة إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع، لا تزال النساء والفتيات يتعرضن للمعاناة والموت نتيجة لأسباب متعلقة بالحمل وأمراض يمكن منعها، ونتيجة للعنف والتمييز.

(١) منظمة الصحة العالمية، "صحة المرأة"، صحيفة وقائع رقم ٣٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٤ - ولذلك، فإننا نهيئ بالحكومات أن ترجع إلى المهدف الاستراتيجي جيم-٣ من منهاج عمل بيجين، وهو: "الاضطلاع بمبادرات تراعي الفوارق بين الجنسين وتتصدى للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقضايا الصحة الجنسية والإنجابية".

٥ - وكما هو معرب عنه في الفقرة ١٠٨ من منهاج عمل بيجين، ينبغي أن تشارك النساء والفتيات، بمن فيهن المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بوضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتنص الفقرة أيضا على الحاجة إلى دعم تعجيل القيام ببحوث عملية المنحى بشأن إنتاج وسائل ذات أسعار مناسبة، بيد المرأة أن تتحكم فيها، للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وإلى استعراض القوانين التي تميز ضد المرأة وتزيد من خطر تعرضها للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وإلى حماية حقوق المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وتدعو المجتمع الدولي إلى وضع برامج واستراتيجيات متعددة القطاعات لتمكين المرأة وكفالة مساواتها اجتماعيا واقتصاديا.

٦ - وهذه الإجراءات لا تزال مطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، نهيئ بالحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) توفير خدمات شاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية تتضمن توفير وسائل منع الحمل، وإتاحة إمكانية إجراء الإجهاض بشكل آمن؛ وتقديم الرعاية النفسانية وتشخيص الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجتها، وتقديم الخدمات للنساء اللاتي يتعرضن للعنف؛

(ب) توظيف موارد كبيرة لشراء وتوزيع وتنظيم برامج للوقاية الأثنوية وغيرها من الوسائل التي في متناول الإناث استخدامها من أجل كفالة توافر وسائل الوقاية الحديثة، وتقديم الدعم لذلك سياسيا؛

(ج) الاستثمار في تزويد الشباب في المدارس وخارجها بثقافة جنسية شاملة، والقيام بالترتيبات اللازمة على أن يشمل هذا التثقيف الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين.